

Distr.: General  
6 February 2008  
Arabic  
Original: English



## بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥٨٣١ التي عقدها مجلس الأمن في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨ فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يرحب مجلس الأمن بالإعلان عن التقدم المحرز في المفاوضات التي يشرف عليها كوفي عنان بين مواي كيباكي ورايلا أودينغا، في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، بما في ذلك إقرار جدول أعمال وجدول زمني للعمل على إنهاء الأزمة في كينيا على إثر الانتخابات موضع النزاع التي جرت في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ويرحب المجلس بالبلاغ الصادر عن الاتحاد الأفريقي، ويشيد بجهود الاتحاد الأفريقي ورئيس غانا جون كوفور والأمين العام للأمم المتحدة، بان كي - مون، ويؤكد دعمه الكامل لفريق الشخصيات الأفريقية البارزة بقيادة كوفي عنان في مساعدة الطرفين على التوصل إلى تسوية سياسية. ويأسف المجلس لانتشار العنف في أعقاب الانتخابات، مما أدى إلى خسائر فادحة في الأرواح وعواقب وخيمة على المستوى الإنساني.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه لأن المدنيين، وعلى الرغم من الالتزامات التي أعلنت في ١ شباط/فبراير، لا يزالون يُقتلون ويتعرضون للعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس ويُشردون من منازلهم. ويؤكد المجلس أن الحل الوحيد للأزمة إنما يكمن في الحوار والتفاوض والتراضي، ويحث بشدة الزعماء السياسيين في كينيا على تعزيز المصالحة وعلى بلورة وتنفيذ الإجراءات التي تم الاتفاق عليها في ١ شباط/فبراير دون تأخير، بما في ذلك الوفاء بمسؤوليتهم في المشاركة الكاملة في إيجاد حل سياسي دائم واتخاذ إجراءات لإنهاء العنف فوراً، بما في ذلك وقف الهجمات التي تُشن بدوافع إثنية، وتفكيك العصابات المسلحة،



وتحسين الحالة الإنسانية واستعادة حقوق الإنسان. وإذ يذكر المجلس بضرورة تفادي الإفلات من العقاب، فإنه يدعو إلى محاكمة المسؤولين عن العنف، ويعرب عن قلقه إزاء ما يترتب على الأزمة في كينيا من آثار سياسية وأمنية واقتصادية تطال المنطقة الأوسع نطاقا.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد إزاء استمرار الحالة الإنسانية القاسية في كينيا ويدعو إلى حماية اللاجئين والمشردين داخليا. كما يعرب المجلس عن قلقه على سلامة العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة ويدعو جميع الأطراف إلى تيسير عملهم وضمان سلامتهم. ويرحب المجلس بالقرارين اللذين اتخذهما المفوض السامي لحقوق الإنسان والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، على إثر مشاورات مع الحكومة الكينية، والقاضيين بإيفاد بعثتين إلى كينيا. ويدعو الزعماء السياسيين في كينيا إلى تيسير عمل هاتين البعثتين ويتطلع إلى أن يبلغه الأمين العام بالنتائج التي تتوصلان إليها.

”كما يطلب مجلس الأمن من الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الكيفية التي يمكن أن تواصل بها الأمم المتحدة دعم جهود الوساطة في كينيا، وعند الاقتضاء، عن أثر الأزمة على المنطقة الإقليمية الأوسع نطاقا وعلى عمليات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية“.